5 نواب يتقدمون بطلب لإحالة مواد الحصانة النيابية للمحكمة الدستورية لتفسيرها

أدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء طلب نيابي بإصدار قرار من المجلس بإحالة المواد (108و110و111) من الدستور فيما يتعلق بالحصانة الموضوعية والإجرائية لعضو مجلس الأمة إلى المحكمة الدستورية وقدم الطلب النواب أحمد الفضل ود.عودة الرويعي وعمر الطبطبائي وحمد سيف الهرشاني وصلاح خورشيد.

ويطالب النواب المحكمة الدستورية بتفسير المواد (108و110و111) من الدستور بما يحقق تجلية الغموض الحاصل بشأنها وذلك بتفسيرها بلوغاً إلى غاية الوقوف على صحيح حكمها واستقرار دلالتها بما يحقق وحدة تطبيقها وينقطع بذلك كل جدل في مضمونها.

ويطالب النواب ايضا بإعمال المحكمة الدستورية دورها في مجال ممارستها لاختصاصها بالنسبة إلى التفسير الدستوري الذي يتحدد فيه بيان مضمون النصوص الدستورية محل طلب التفسير واستخلاص معانيها وتفهم مراميها خلوصا للكشف عن حقيقة مفهومها ودلالتها بطرق التفسير المختلفة وباستنباط لوازمها وأهدافها ومعاني ألفاظها اللغوية.

الهاشم: تكون شركة عامة تتكفل الحكومة بتغطية خسائرها حتى تاريخ الاكتتاب

«المالية البرلمانية» توافق بالإجماع على تملك الدولة للخطوط الجوية الكويتية بنسبة 100 %

ربيع سكر

وافقت اللجنة المالية البرلمانية بالاجماع على اقتراح بقانون بشأن تملك الدولة لشركة الخطوط الجوية الكويتية بنسبة 100 % لتكون شركة حكومية وان تتكفل الحكومة بتغطية خسائر « الكويتية « حتى تاريخ الاكتتاب.

وقالت مقررة اللجنة صفاء الهاشم ان الاقتراح ينص علي ان تتولي الدولة تغطية خسائر الشركة حتي صدور هذا القانون وفقا لاخر ميزانية معتمدة

وفيما يخص العاملين الكويتيين في شركة الخطوط الجوية الكويتية ولايزالون علي راس عملهم يتم نقلهم للعمل في الشركة المشار اليها في القانون والتعاقد معهم من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري

وقالت الهاشم :بالنسبة للعاملين الكويتيين الذين عملوا في المؤسسة ولايزالون علي راس عملهم لان الشركة قيدت في السجل التجاري بالعام 2015 واعادة فتح الرغبات

وذكرت الهاشم ان نسبة التكويت يجب الا تقل عن 60% ويتولي الادارة مجلس ادارة مكون من 7 اشخاص يعينون بقرار من الوزير لمدة 4 سنوات ويجدد لهم لمرة واحدة

وتابعت الهاشم :كذلك نص القانون علي فصل الرئاسة التنفيذية ان مجلس الادارة بحيث يتم تعيين شخص متخصص كرئيس تنفيذي لكي تطلع الخطوط الحوية الكويتية من عنق زجاجة خانق وتابعت الهاشم مؤكدة الخطوط الجوية الكويتية تكالبت عليها اطماع افراد وجهات.

اجتماع اللجنة المالية

تصوير – محمد صابر

مخاطبة مجلس الوزراء لمعرفة هل «الشدادية» جامعة مستقلة أم تابعة لجامعة الكويت

الوزير الفارس: لا رفع لنسب القبول في الجامعة ما عدا البعثات الداخلية لكليات الدبلوم تم رفعها من 60 إلى 65

- عدد مقاعد البعثات الخارجية سيكون بحد أقصى 4 آلاف طالب
- قدمنا الميزانية الجديدة لمعهد الأبحاث وتعهدنا بمعالجة كافة الملاحظات على الحساب الختامي

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

الوزيران انس الصالح ود.محمد الفارس في اجتماع اللجنة

تصوير محمد صابر

ربيع سكر

أكد وزير التربية والتعليم العالي الدكتور محمد الفارس انه تمت مناقشة ميزانية معهد الابحاث في لجنة الميزانيات وقدمت الميزانية وبحثنا الملاحظات معلنا عن تشكيل لجنة محايدة لدراسة جميع ملاحظات ديوان المحاسبة لتبيان مدى جدية المعهد في المعالجة واتخاذه للخطوات الاجرائية وتقدم تقريرها للديوان.

وقال الفارس عقب خروجه من اجتماع لجنة الميزانيات واجتماع اللجنة التعليمية : لا رفع لنسب القبول في الجامعة ما عدا البعثات الداخلية لكليات الدبلوم فتم رفعها من 60 الى 65 .

واضاف : إن الابتعاث الخارجي والداخلي يعتمد على الميزانية المحددة فهي من تحدد الأعداد ووفق الأرقام وصل العدد إلى 4 آلاف طالبا بالنسبة للبعثات الخارجية لافتا إلى أن قانون الجامعات الحكومية يناقش الآن في اللجنة التعليمية وبانتظار تقريرهم ونحن بدورنا قدمنا تصوراتنا.

وعن موقف قانون الجامعات الحكومية من تبعية جامعة الشدادية قال الفارس : نحن نتفاوض مع اللجنة التعليمية هل تكون جامعة الشدادية تابعة لجامعة الكويت او لجامعة أخرى .

وتابع الفارس : والتوجه الآن ان يزال النص المتعلق بالجامعات الجديدة من مشروع قانون الجامعات الحكومية حتى لا يتعطل القانون

واضاف الفارس : ويجب ان نرجع الى مجلس الوزراء لمناقشة التوجه اذا كان العودة الى جامعة الكويت مرة ثانية ، وطلبت من جامعة الكويت تقديم تقرير بهذا الخصوص.

- سنشكل لجنة محايدة مهمتها معالجة كافة الملاحظات الرقابية على معهد الأبحاث

بشأن اعتماد حالات علاج بالخارج من دون الرجوع إلى الوزارة

حماد: استدعاء الرؤساء السابقين للمكاتب الصحية للجنة التحقيق في التجاوزات

ربيع سكر

أعلن مقرر لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة سعدون حماد أن اللجنة ستتقدم بكتاب إلى مجلس الأمة لطلب موافقته في تمديد عمل اللجنة حتى بداية دور الانعقاد المقبل لمواصلة التحقيق في تجاوزات المكاتب الصحية ، لافتا إلى أن الكتاب أدرج على جدول الأعمال ، مشيرا إلى أن الوزارة لم تزود اللجنة بكثير من البيانات التي طلبتها.

وأضاف حماد في تصريح صحافي ، طلبنا من وزير الصحة تزويدنا ببعض المعلومات بشأن الملاحظات المسجلة ، كما طلبنا القرارات الوزارات الصادرة بشأن تلك الملاحظات المسجلة في تقارير ديوان المحاسبة بالكاتب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وجمهورية التشيك.

وتابع، وطلبنا بيان شامل بجميع الشركات الصحية وشركات الأدوية التي تتعامل معها المكاتب ، وأسماء العاملين في تلك المكاتب مع توضيح طبيعة العمل والمؤهل العلمي ، وبيان بأعداد المواطنين الذين تم إيفادهم للعلاج منذ 2013 حتى العام الجاري ، إضافة إلى تقرير عن نتائج التحقيق الذي قامت به أي من اللجان بشان تلك الملاحظات ، وبيان بشأن الملاحظات المالية والإدارية المنسوبة لتلك المكاتب خلال الخمس سنوات الماضية ، وهل تم الالتزام باللوائح بشأن تعيين رؤساء المكاتب الصحية السابقين والحاليين والمراقبين الماليين.

وزاد ، كما طلبت اللجنة من الوزارة تزويدها بالتجاوزات المالية فيما يخص بـ 151 موقعا ممنوحا لصندوق إعانة المرضى بمخالفة لتعليمات ديوان المحاسبة ، وجميع ما يتعلق بالملاحظات المتعلقة بصندوق إعانة المرضى والملاحظات بشأن مشروع توسعة مستشفى العدان ، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن أعضاء الهيئة التمريضية وخاصة بالجالية الهندية.

ولفت إلى أن اللجنة حصلت على موافقة مكتب المجلس بشأن السفر للتحقيق مع المكاتب الصحية ، مضيفا ، لو كانت وزارة الصحة تزودنا بالبيانات المطلوبة لما احتجنا السفر للمكاتب ، لافتا إلى ان بعض الردود غير مقنعة خاصة وأن أحد المكاتب الذي سجلت بحقه مخالفات كبيرة أفاد بأنه أرسل المستندات عن طريق مكتب « دي أج أل « ولم يصلكم ، ومن غير المعقول أن ترسل المستندات بهذه الطريقة ولا تكون لديك نسخا عنها.

وأشار إلى أن اللجنة سوف تستدعي رؤساء المكاتب السابقين للتحقيق بعدما تصلنا جميع الردود لمناقشتهم فيها ، مضيفا ، خاصة وأن بعض المرضى ليس لديهم قرار بالعلاج في الخارج وانما يتم علاجه وفقا لتوقيع رئيس المكتب الصحي بدون الرجوع إلى الوزارة.

جانب من اجتماع لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة

تصوير – محمد صابر

قال للوزير «عدل ولا تجدد» وهو يعلم لا يجدد لمن

السبيعي: سأتقدم باستجواب لوزير التربية بعد جلسة افتتاح دور الانعقاد المقبل

ربيع سكر

الحميدي السبيعي

اعلن النائب الحميدي السبيعي أنه سيقدم استجوابا لوزير التربية عقب جلسة الافتتاح لدور الانعقاد المقبل على خلفية التجاوزات والمخالفات المستمرة فيما في البعثات الخارجية والتعيينات والقبول و 80 % من مادة الاستجواب ستكون عن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي معلنا عن ذكر التفاصيل في مؤتمر يعقده ظهر اليوم في مجلس الأمة.

وقال السبيعي : لدي مستندات بتجاوزات التربية والتعليم العالي و أمام وزير التربية مهلة الصيف لمعالجة التجاوزات واقول له «عدل ولا تجدد» ، وهو يعلم لا يجدد لمن .

وفي شأن اخر ذكر السبيعي أن الغالبية النيابية لديها الرغبة في اقرار عدد من القوانين مرجحا تمرير كادر المعلمين المدرج والذي يحظى بتوافق نيابي حكومي وفوائد قروض المتقاعدين وحقوق ذوي الإعاقة والعدد الذي يجنس في 2017.

دعا الحكومة الى التعاون مع النواب وعدم عرقلة إقرار هذا القانون

عسكر يتبنى طلبا باستعجال إقرار قانون تجنيس الـ 4 آلاف في 2017 قبل فض دور الانعقاد الحالي

عسكر العنزي

أعلن رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي عن أنه ومجموعة من النواب سيتقدمون في جلسة الثلاثاء بطلب الى مجلس الأمة لاستعجال مناقشة قانون تجنيس 4 آلاف شخص في العام الجاري 2017 ليتم إقرار هذا القانون قبل فض دور الانعقاد الحالي .

واضاف عسكر : هناك أغلبية نيابية تؤيد إقرار قانون تحديد العدد الذي يجوز تجنيسه في عام 2017 ونتمنى على الحكومة عدم عرقلة إقرار هذا القانون وان تتعاون معنا للوصول الى حل توافقي بأن يكون الاقتراح المطلوب استعجال إقراره هو ان لا يقل عدد الذين يتم تجنيسهم في 2017 عن الفين ولا يزيد عن اربعة الاف شخص، لا سيما وان آخر كشف تجنيس صدر قبل عشر سنوات وهي مدة طويلة جدا.

وتابع عسكر: إن هذا القانون سيرفع الظلم عن أبناء البدون الذين تم حرمانهم من حق التجنيس رغم انهم ضحوا بأرواحهم من أجل هذا البلد.

ونص طلب استعجال قانون تجنيس ال 4 آلاف في 2017 الذي تقدم به عسكر كالتالي : نحن الموقعون أدناه نطالب باستعجال نظر تقرير لجنة الداخلية والدفاع عن المقترحات بقوانين بشأن تحديد العدد الذي يجوز تجنيسه في العام 2017 والتصويت عليه وذلك في الجلسة العادية المقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 6 يونيو ....على ان يتم التصويت على هذا الطلب نداء بالإسم.

«الميزانيات» رفضت الحساب الختامي لهيئة ذوي الإعاقة وهيئة الاتصالات

مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة لمناقشة 10 ميزانيات حكومية اليوم

ربيع سكر

يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم لمناقشة تقارير لجنة الميزانيات بشأن مشاريع بقوانين اعتماد الحسابات الختامية لعشر جهات حكومية عن السنة المالية 2015/2016 والمشاريع بقوانين بربط ميزانية الجهات العشر للسنة المالية 2017/2018. وهي كالآتي: المؤسسة العامة للرعاية السكنية والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة عن السنة المالية

والهيئة العامة لشؤون القصر ومجلس الامة والإدارة العامة للإطفاء والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما والهيئة العامة للطرق والنقل البري والهيئة العامة للشباب للسنة المالية وجامعة الكويت والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

وصوتت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية برفض الحساب الختامي لجهتين من الجهات العشرة وهما هيئة ذوي الإعاقة وهيئة الاتصالات.